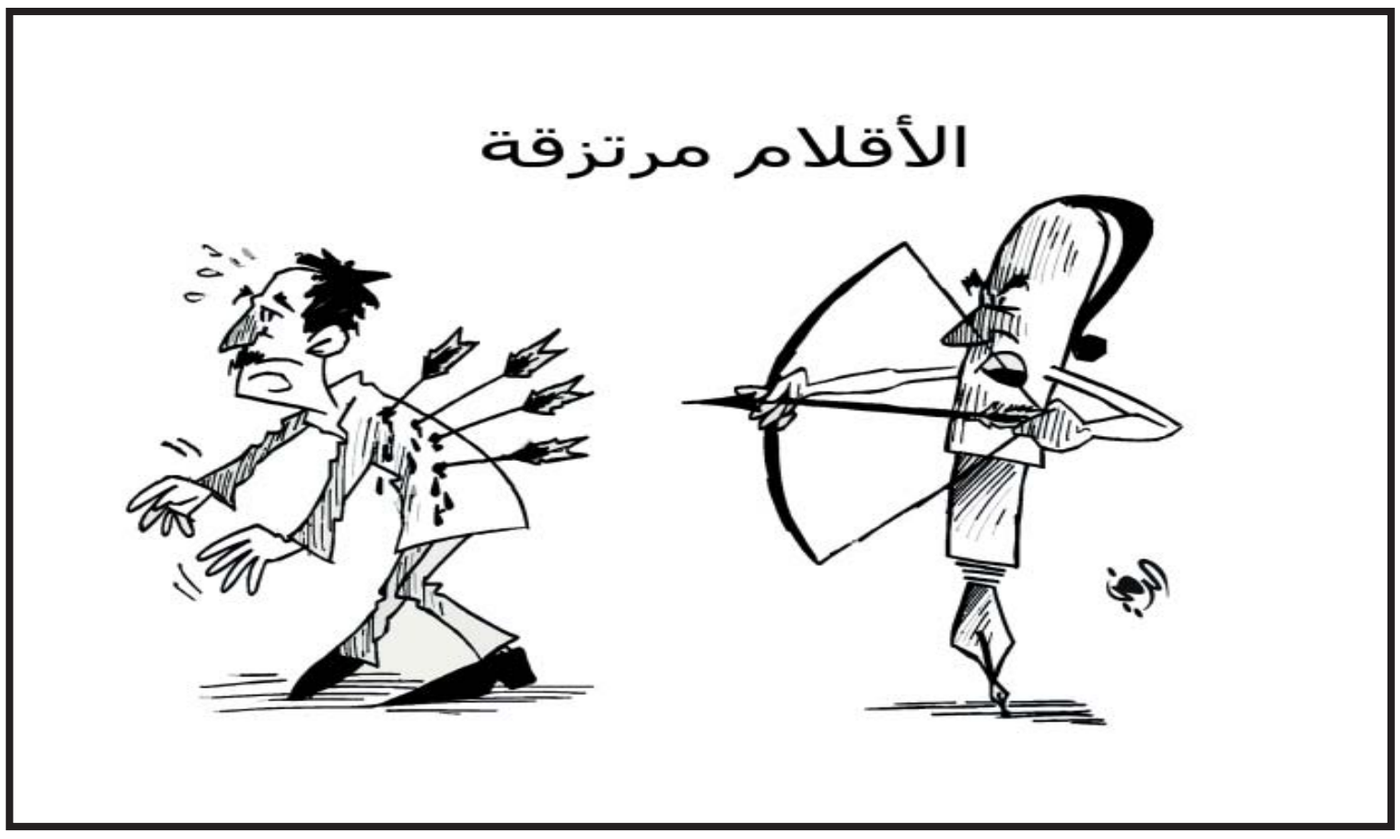

الضوابط المعيارية للحوارات الموضوعية

د/غيلان الشرجبي

"لأننا نبحث في القضايا التوافقية أو تلك القابلة للاتفاق، ونؤجل ما يثير الشقاق للخروج بتصور عقلاني لماذا حدثت وكيف نعالجها حتى لا تتكرر."

كثيرا ما نستند إلى النماذج القرآنية لإثبات المشروعية المطلقة لأهمية التحاور وإلا لما نزلت سورة (المجادلة) ولما حاور الخالق سبحانه وتعالى إبليس كما حاور ملائكته الكرام ...ألـخ) لكننا نغفل أن التحاور وسيلة وليس غاية ، وأنه يهدف للتوصل إلى توافقات تجعل للجهد الذهني جدوى مالم فإن منطق (أيهما خلق قبل البيضة أم الدجاجة) سيفرض نفسه ليدور المتحاورون في حلقات مفرغة ، شأن الفلسفة السفسطائية التي أثارت مسألة خلافية غير قابلة للحسم منذ انشغل البيزنطيون بجدلية البيضة والدجاجة تلك - وستظل كذلك.

أقول هذا لأن تجارب سابقة من الحوارات مازالت عالقة في الأذهان ، وكيف أن القادة عندما يختلفون أو يتفقون فيما بينهم يضربون بنتائج الحوار عرض الحائط لنشهد سلسلة من الحروب والمواجهات الدامية عقب كل حـوار ، كتلك التي حدثت بين شطري الوطن قبل الوحدة ، أو كهذه التي تمخضت عنها اتفاقية إعلان الوحدة ، ورغم الفرق بين الحالتين إلا أن حـرب ١٩٩٤م بتداعياتها هي خلاصة لاحتكار فرد أو أفراد لتحديد مصير شعب وغياب الضوابط الموضوعية لوحدة الإدارة الجامعة وحق إصدار القرارات الجماعية .. وهنا علينا أن نفرق بين المنجز الوحدوي الـذي هـو ملك شعب وحـق تاريخي، التوحد فيه وجودا والتشطير عدميا ، وبين مشروعية الخلاف في نطاق الأسرة اليمنية الواحدة ومن واقع المسار التاريخي لمصير الوحدوي التالي:

١- فترة استقرار وازدهـار حضاري في ظل دولة مركزية كلما اتسعت مساحتها الجغرافية ارتفعت مكانتها الحضارية.

٢- انهيار هـذه الحقب التاريخية المزدهرة يؤدي إلى التشرذم والتخلف عموما ، فتتفتت الدولة إلى مشيخات متناحرة، قد يتصارع فيها على السلطة أكثر من حاكم ليصل عدد المملكات أو الدويلات إلى ثلاث أو أكثر لمساحة قد لا تتعدى حدودها حجم المحافظة الواحدة ، كشاهد حال على أن أوهام التشطير قد عجز حتى الاستعمار عن فرضها، فلامجال لاعتساف الثوابت بذريعة الممارسات الخاطئة التي شوهت القيم الوحدوية بفعل إخفاقات إدارة الدولة لتلبية طموحات الجماهير اليمنية التي احتشدت في خندق الوحدة لإسقاط المـشروع الانفصالي ، ومـالم نستوعب التمييز بين نقاط الاتـفـاق وملابسات الإخفاق سيفقد الحوار موضوعيته ، إذ أن التعامل مع الانتصار للإرادة الوحدوية وكأنه تصفية خصومات قد ضاعف من هيمنة (تجار الحروب) على زمام الأمور فارتفعت لديهم شهوة التملك ليسود منطق القوة بدلا من سيادة قوة المنطق، وصار قانون الغاب مرجعية تنتفي معها تشريعات الأرض والسماء، وحتى لا نضطر لنبش الماضي وتعميق الخلاف ، حري بنا الاستفادة من إجابة أحد الدبلوماسيين الغربيين عن: لماذا العرب يخرجون من كل بـادرة للتحاور وقد تضاعفت خلافاتهم وبعكس ما يحدث لديكم؟.

فقال: لأننا نبحث في القضايا التوافقية أو تلك القابلة للاتفاق، ونؤجل ما يثير الشقاق للخروج بتصور عقلاني: لماذا حدثت وكيف نعالجها حتى لا تتكرر . إلا أن ضرورة إزالة التراكمات التي أفرزت سوء التفاهم لدى الإخوة في المحافظات الجنوبية بحيث نقطع دابـر التعبئة الخاطئة التي توحي بأن هناك مهزوماً وآخر منتصراً ، وأن أحداث ١٩٩٤م أفضت إلى تقسيم الوطن إلى غالب ومغلوب، ظالم ومظلوم ، فلا بد من التأكيد أننا جميعا - شمالا وجنوبا - شرقا وغرباً - قد عشنا نفس ظروف الإقصاء والاستحواذ ، ولم يعد خافيا على أحد كيف تم نهب الأراضي في (الحديدة ، تعز ، وأمانة العاصمة ، حجة وغيرها) وكيف امتدت الأذرع الأخطبوطية لوضع اليد حتى على الجبال والسهول بما فيها سهول تهامة؟؟ وأنه مثلما فرض التقاعد الإجباري والإحالة على المعاش جنوبا فقد تم إلغاء وحـدات عسكرية شمالا وفي طليعتها إبـعـاد (المظلات والصاعقة) إلى ما يشبه معسكر اعتقال أو مصحة يحتجز فيها المصابون بالعدوى الوقائية هناك في رمال مارب ، ضف إلى ذلك تغييب المعايير الوظيفية /المهنية لصالح (الأعراف البديلة).

ولأن كافة هؤلاء الشرفاء المتشاكسون) قد بصموا على ما حدث فإن الإشـارة إلى تلك المفارقات تهدف فيما تهدف إلى أن اليمن سفينة الجميع ، وبقدر ما نعيد النظر في الاخـتـلالات التي تتعرض لها نستطيع الحيلولة دون الطوفان الذي كاد يعصف بها وبنا معها ، وذلك باستشعار المتحاورين للمسؤولية الوطنية التي نتطلع جميعا لتجسيدها برؤية موضوعية تعمد لتشخيص ما كان والخروج بتصور عقلاني لما يجب أن يكون عليه اليمن - أرضا وإنسانا - حاضرا ومستقبلا، فمثلا لا يكفي لوم المتذمرين مادامت الأسباب واقعية فبقدر ما ينبغي أن نقضي على بؤر التذمر ، لا يكفي اتهام الحوثيين بالخروج على نظام انتصر فيه الآخرون لمشاريعهم الفئوية كإشكالية إنسانية غالباً ما تثير حساسيات الفئات الاجتماعية المستهدفة فيحرك نزعة الانتصار لخصوصياتها وبالتالي الدخول في صراعـات مفتوحة ، ومالم يحرص الكل على رأب الصدع بتعميق تجربة لجنة تقنين أحكام الشريعة التي أخذت بها المجالس النيابية المتوالية باستعراض كافة الاجتهادات المذهبية للمقارنة والأخـذ بالأدلة الفقهية الأكثر صحة أيا كان مصدرها ، وأن تسري هذه التجربة القياسية في كافة (قنوات تشكيل الـرأي العام - ومناهج التنشئة) والأمر كذلك بالنسبة لكافة القضايا الخلافية.

وباختصار شديد فإن من يدخل الحوار بمنطق (أنا خير منك) أو بأحكام وقناعات مسبقة أو يتحاور لفرض خياراته وسلاحه مشرع لفرضها بالقوة حينما لا تستجيب القوى المضادة لمشيئته فـذاك سيخسر هذه الفرصة السانحة لإقامة نظام سياسي يمثل الجميع في وطن يتسع لكافة أبنائه، ونستمد فيه مشروعية التكامل من قوله تعالى: (ومـا يزالون مختلفين) وضرورة الاحتكام لخيارات بالإجماع على أن نعترف بالهوامش الخلافية.

الجامعات والحوار الوطني

د/محمد حسين النظاري*

يبدو أن الجامعات اليمنية قد غيّبت نفسها، أو غُيّبتْ عن الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تقوم به مَن أجل توعية الطلاب في داخلها وبقية أفراد المجتمع من خارجها، بأهمية الحوار الوطني باعتباره المخرج الوحيد لتسوية جميع القضايا التي كادت أن تعصف بالوطن وتسير به نحو نهاية مأساوية.. لهذا أعاد الأخ عبد ربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- الاعتبار للجامعات ومنتسبيها من أعضاء هيئة التدريس، حينما التقى بعدد منهم بجامعة عدن الاسبوع الماضي أثناء زيارته للمحافظة.. فلم ينس الأخ الرئيس -كما نسيت الأحزاب- الدور الرئيس الذي تلعبه الجامعات باعتبارها حاوية للنخب العلمية والفكرية والقانونية والسياسية والأدبية وغيرها من المجالات، التي يستعين بها المجتمع لحل المشكلات المحيطة به.

لأهمية الـدور الـذي يلعبه عضو هيئة التدريس في مجتمعه جاء حث الاخ الرئيس في مكانه، فينبغي عليهم كما قال الاخ رئيس الجمهورية :" الاضـطـلاع بـدورهـم الثقافي التوعوي لإيصال الرسالة السليمة والواضحة عبر كل المنابر ووسائل الاعلام لتوضيح الصورة الحقيقية عن ما يجري في اليمن وما تتعرض له من استهداف لعرقلة إجـراء أي حوار عقلاني موضوعي تتداعى إليه كل الاتجاهات السياسية ليطرحوا رؤاهم وتطلعاتهم لمستقبل اليمن..، بعيداً عن ثقافة الاقصاء والعنف" .. فالأستاذ الجامعي يقع على عاتقه ارشاد الامة وليس فقط طلابه، لكيفية التعاطي مع القضايا المصيرية التي تحيط بالوطن، فهو محل تقدير الآخرين ومن هذا المنطلق فإن لكلمته تأثيراً في محيطه.

ولهذا كان تشديد الأخ رئيس الجمهورية -في مكانه- "فجامعة عدن منارة أكاديمية كبرى تقع على منتسبيها وكوادرها مسؤولية وطنية في توعية المغرر بهم وإنـارة الطريق أمامهم من أجل مصلحة الوطن العليا والحفاظ على المكاسب الوطنية والأمن والاستقرار".. فينبغي على الدكتور الجامعي ألا يجامل في القضايا الوطنية، بل عليه قول الحق لكل ما هو حق، وعليه أن ينتقد الباطل مهما كان مصدره أو فاعلوه..

وهنا نستغرب كيف تجاهلت الأحـزاب والمنظمات الجماهيرية الدور المحوري الذي تلعبه الجامعات، وكيف تم استثناؤها حتى من قوام المكون لكيان المؤتمر الوطني للحوار.. والغرابة الأشد أن تتجه كل المكونات لإقصاء الأستاذ الجامعي من الأعضاء المختارين للمؤتمر.. فيما ضمت قوائمها من ليس في جعبته شيء عن المؤتمر، وهذا مؤشر خطير يبرز كيف تنظر الأحزاب وبقية مكونات المجتمع المدني للجامعة وكادرها التدريسي.

نحن لا ننتقص من الآخرين، ولكن نريد من الآخرين أن يعوا بأن الجامعات بها كوادر وطنية بذلت الدولة الكثير من أجل تأهيلها، ولا يجب ان تهمل، أو ان تكون كمالة عدد، بل يتوجب الاستفادة منها.. ولكننا لا نرمي باللائمة على المجتمع ومكوناته الحزبية بل هي بذات القدر على أعضاء هيئة التدريس الذين لا يتفاعلون مع قضايا أمتهم إلا في مبارز القات، ولا يشاركون الأمة همومها، ولا ينخرطون في العمل المجتمعي، من أجل اقتراح الحلول كل في اختصاصه.

إن ابتعاد الاستاذ الجامعي عن القضايا المصيرية التي تحيط ببلاده، جعل الآخرون يغيبونه عنها.. ومن هنا نرجو أن يتجاوب كل أكاديمي مع دعوة الأخ الرئيس لتوعية وإرشاد الناس -بـدءاً بالطلاب- بأهمية التجاوب مع مؤتمر الحوار الوطني، من خلال الكتابة في الصحف أو المشاركة في البرامج التلفزيونية والإذاعـيـة، أو تنظيم ورش ونـدوات، تحث الجميع على المشاركة الفاعلة باعتبار المؤتمر خيارنا الوحيد لبناء يمن جديد.

* أستاذ مساعد بجامعة البيضاء

الكهرباء ولعبة شد "السلك"

عباس السيد
aassayed@gmail.com

قد يكون خبر انقطاع الكهرباء هو الأسرع معرفة عن سواه من الأخبار، فهو يصل إلى الناس " بسرعة الضوء " . ولذلك ، فإن المنزل الذي يُمسي في الظلام ، لا يحتاج ساكنوه أن يقرأوا في اليوم التالي خبر انقطاع الكهرباء ـ ما لم يتضمن الخبر تفاصيل الحدث وأسبابه أو تداعياته.

ومع ذلك ، يتكرر باستمرار في وسائل الإعلام المحلية المختلفة العنوان التالي :" اعتداء تخريبي يخرج محطة مارب الغازية عن الخدمة " . وفي كل مرة ، يحمل الخبر نفس التفاصيل ، وأحيانا يكون الاختلاف في موقع الاعتداء فقط ، وهي جميعا لا تتجاوز خمسة مواقع وقد حفظناها جميعا .

حين يقرأ الناس الخبر في اليوم التالي ، أو يسمعونه بعد ساعات ، ولا يجدون فيه إجابات لتساؤلاتهم ، يبدو الاعتداء التخريبي الذي تعرضت له شبكة الكهرباء في نظرهم وكأنه جولة جديدة في لعبة شد " السلك ".

ومع تكرر الاعتداءات واستمرار التعتيم ، يبدو الجميع وقد استسلموا للظلام ، فلم يعد أحد يسأل عن الأسباب أو يبحث عن حلول .

في مقر الصحيفة ، وأثناء كتابتي لهذه السطور ، سمعت عن وصول خبر لوزير الكهرباء الدكتور صالح سميع يتحدث عن لجان تقصي الحقائق .. تركت الورقة والقلم واعتقدت أن لا داعي لإكمال المقال ، فتشكيل لجنة لتقصي الحقائق يشير إلى توجهات حكومية جادة لمواجهة محنة الكهرباء في هذه المرة.

تناولت الخبر الذي وصل عبر الفاكس من الزميل سعيد الجعفري " المتخصص بأخبار الكهرباء " فإذا بالوزير يتحدث في الخبر عن لجنتي تقصي الحقائق حول أحداث عدن وحضرموت بصفته عضوا في إحدى اللجنتين ، وليستا لتقصي الحقائق حول الاعتداءات عل شبكة الكهرباء كما كنت أعتقد.

تركت الخبر يسير في طريقه ، وعدت لإكمال المقال من حيث توقفت وأنا أتساءل لماذا ينشغل وزير الكهرباء بتقصي الحقائق حول قضايا أمنية سياسية ولا يتقصى الحقائق حول ما يحدث لشبكة الكهرباء ؟ . لماذا يتعامل معالي الوزير والحكومة مع مشكلة الكهرباء كقضية هامشية لا تستحق الاهتمام ؟.

كان على وزير الكهرباء أن يعتذر عن تكليفه في تقصي أحداث عدن وحضرموت ويقول لهم : أنا آسف ، أنا مشغول جدا .. لدي في وزارتي من المشاكل والألغاز ما يحتاج إلى " حكومة كهرباء " وليس لمجرد وزير فقط . وفي حالة أصروا عليه أو تعرض لضغوط من نوع ما ، كان عليه أن يقبل بشرط : " نتقصى الحقائق في عدن وحضرموت ، ثم ننتقل إلى تقصي الحقائق في الاعتداءات المتكررة على شبكة الكهرباء ".

لا نريد من معالي الوزير أن يحل معضلة الكهرباء المزمنة في سنة أو أكثر ، وهذا ما أشرت إليه في مقال سابق بصحيفة الثورة بعنوان " عن الكهرباء وآل شبوان وآل قحطان " ونشر بعد أيام من تولي الدكتور سميع حقيبة الكهرباء ، وقلت فيه إن تكليف الوزير بالسير على أسلاك الكهرباء قد يكون أسهل من مهمته في حل معضلة الكهرباء ، وقلت أيضا : قد نسامحه إن هو أخفق في حل المشكلة ، ولكننا لن نسامحه إن هو لم يضع النقاط على الحروف ولم يعمل على تفكيك شبكة الألغاز المحيطة بشبكة الكهرباء.

بعد أكثر من عام على ولاية الوزير ، نجد أنفسنا مضطرين لتقديم المزيد من التنازلات ، ولا نريد من معاليه سوى أن يبدو لنا مهتما بمشكلة الكهرباء ، وإن على طريقة الطالب الذي يتصفح كتابه موهماً والده أنه مجد في مذاكرته.

هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

د/عبدالله حسن كرش

"وإذا كان لكل حقبة من الزمن فساد من نوع معين يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية والإدارية أو ينتج عنها، فإن معظم البلدان تعاني الآن من شبح الفساد الحكومي، وهذا، كما يبدو أبو الآفات، ومكافحته لن تتم إلا بأم المعارك.

يسألونك عن الفساد دمار فيه قل دمار ظاهر ومقنع فيه كبير وخراب أوطان، وإذا كان لكل حقبة من الزمن فساد من نوع معين يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية والإداريـة أو ينتج عنها، فإن معظم البلدان تعاني الآن من شبح الفساد الحكومي، وهذا، كما يبدو أبو الآفات، ومكافحته لن تتم إلا بأم المعارك. لتعدد أسبابه وتطور آلياته وتحصين نفسه بعدة طرق ومنها إضعاف كفاءة وظائف الدولة بما فيها الرقابة والقضاء، وخلط المفاهيم، والفروق بين الفساد واللافساد هذا من جهة، ومن جهة أخرى لفداحة آثاره التي يصعب حصرها، إذ أن لكل أثر جملة من النتائج، فالفقر كأحد آثار الفساد، يؤدي إلى الجريمة والتشرد وهذا يؤدي إلى الكثير من التشوهات الأخلاقية وهكذا، لذلك لم يذكر في أي آية من آيات القرآن إلا وتلتها آيه تتطرق للهلاك، وهذا ما استشعره الرئيس الصيني «هو جين تاو» حين لخص وصيته عند الوداع كخلاصة لتجربته في الرئاسة لعشر سنوات، «إذا فشلنا في أن نتعامل بشكل جيد مع هذه المسألة «الفساد» فإنها قد توجه ضربه قاتلة إلى الحزب. بمعنى أنه يخطئ من ظن يوماً أنه مستفيد من الفساد، قال تعالى (وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) البقرة ٧٢ صدق الله العظيم.

فهلَ ستكون الهيئة القادمة بحجم المسئولية؟

هناك من يتفاءل مستنداً إلى أن الإجراءات المتخذة حتى الآن من قبل مجلس الشورى ومنها الحرص والتدقيق ووضع المعايير تعكس الاهتمام والشعور بالمسئولية وتبشر بالخير بما يتناسب مع المرحلة ومع مكانة هذا المجلس الذي يضم الكثير من خيرة رجال اليمن، وهناك من يتشاءم بحجة أنه إذا دخلت عملية التقاسم من باب خرجت الملائكة من الباب الآخر!

وهناك سؤال يتردد كثيراً حول لماذا يتم إنشاء الهيئة في ظل وجود الجهاز؟ وللتطرق إلى هذا الموضوع بما يتناسب مع هذا الحيز يمكن الإشارة إلى أن هناك عدة جوانب مشتركة وهناك بعض الفروق منها: أولاً: أنه تم إنشاء الجهاز كضرورة اقتضتها عملية التطور في مهام القطاع العام، وتوظيفه للكثير من الإمكانيات المادية والبشرية، وذلك للرقابة على المال العام، أما الهيئة فقد تم إنشاؤها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

ثانياً: مفهوم الفساد أكثر اتساعاً فمعظم اختصاصات الجهاز تدخل في إطار الجانب المالي والإداري وفقاً للقانون، أما الهيئة فقد تمت الإشارة إلى الكثير من الجرائم بما فيها الجرائم المخلة بسير العدالة، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، وجرائم التزوير والتزييف، والتهريب الجمركي والضريبي، وجرائم غسل العائدات الناتجة عن جرائم الفساد، واستغلال الوظيفة للحصول على مصالح خاصة، وجرائم الثراء غير المشروع.

ثالثا: يهدف الجهاز بصفة أساسية إلى تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة، أما الهيئة فتهدف إلى منع الفساد ومكافحة ودرء مخاطره وآثاره وو..الخ.. بمعنى أنها تهدف إلى تفعيل الجانب الوقائي والجانب الرقابي.

رابعاً: تهدف الهيئة إلى تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد، بمعنى أن الهيئة جزء من منظومة عالمية لمكافحة الفساد.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

مروان أحمد دماج
نائب رئيس التحرير
نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
dammajm@yahoo.com

خالد أحمد الهروجي
نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
kaleedH@yahoo.com

علي محمد البشيري
مدير التحرير
albasheri72@Gmail.com

جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي العماري
نواب مدير التحرير

سليمان عبدالجبار
سكرتير التحرير
sulimanab@yahoo.com

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388